

بيار روزانفالان

انتصار المواطن

ترجمة سليمان الرياشي

(بيروت: دراسات عراقية، ٢٠٠٨). ٥٥٢ ص.

عفيف عثمان(*)

أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية.

العام، حيث نرى الوجوه المختلفة لنموذج
المواطن الذي تشكّل بتكريس الاقتراع العام.

ثمة إقرار الآن بأن الشرط الأول
للديمقراطية هو المساواة أمام صندوق
الاقتراع، وبأنه حجر الزاوية لكل نظام
سياسي. وما يبدو بديهياً هنا، كان مدار
نقاش وقبول ورفض خلال القرن التاسع
عشر، ومحوراً لمختلف الاستيهامات
الاجتماعية والارتباكات الثقافية والأحلام
السياسية.

يقترح الباحث التأريخ للاقتراع العام
في فرنسا، بوصفه قيمة تطابق تاريخ
مؤسسة أحدثت ثورة داخل النسق الليبرالي
الجديد، وقطיעة مع النظرة التقليدية للجسم
السياسي. وكما أكد كليمنصو عام ١٨٧١
«أن مبدأ الاقتراع العام لا يقبل أي مساومة،
وهو يعطي الحق نفسه للعالم والجاهل،
ويفعل ذلك بموجب الحق الطبيعي»، يقع

- ١ -

يشغل الباحث الفرنسي بيار
روزانفالان كرسي «التاريخ الحديث
 والمعاصر»، ومدير أبحاث في المدرسة العليا
 للدراسات الاجتماعية. أنشأ في عام ٢٠٠٢
 «جمهورية الأفكار» بمثابة ورشة دولية
 تسعى إلى إعادة التأسيس الثقافي/الفكري في
 فرنسا وأوروبا. وهو يهتم خصوصاً
 بالنموذج السياسي الفرنسي، وقد نشر
 ثلاثية حول الديمقراطية الفرنسية، أولها
 انتصار المواطن (١٩٩٢) بحسب الترجمة
 العربية للمكتبة التي وضعها سليمان
 الرياشي (٢٠٠٨). ويعمل حالياً على
 تحضير ثلاثية أخرى حول تحولات
 الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين.

يندرج **انتصار المواطن** في إطار التفكير
 في المؤسسات الفرنسية والمبادئ الكبرى
 للديمقراطية من خلال تقديم قصة الاقتراع

المماهة بين الشعب المأخوذ ككلية اجتماعية والأمة، بعد أن كان قد أسبغ على الشعب سابقاً أقذع الصفات، حيث كتب ديدرو في الأنسيكلوبيديا (الموسوعة): «احذروا رأي الكثرة في قضايا التحليل والفلسفة، فصوتها هو صوت الخبث والحقاقة واللاإنسانية وعدم التعقل والحكم المسبق (...). الكثرة جاهلة ومتخيلة». بيد أن وازع دمج الكل في الجسم الاجتماعي كان ما يزال يصطدم بعوائق ذهنية شديدة، فجزء من الشعب بقي عصياً على الدمج في مجتمع المتساوين. لذا جرى التمييز بين فاعل وغير فاعل، وبين الحقوق المدنية والحقوق السياسية، وبقي النزوع إلى الصدام بين شمولية المواطنة وحصص الحقوق السياسية. وفي عام ١٧٨٩، جرت عملية التراكب بين المساواة المدنية و«مساواة المواطنة». وباختصار، وبخلاف ما جرى في بريطانيا، فإن الباحث لا يميل إلى تحديد زمن للاقتراع العام، بل يراه في تاريخ تسنّم الشخص المستقل في المجتمع الحديث وتاريخ الإدماج الاجتماعي.

وخلال التفكير في مقولة المواطن، ميّز كوندورسيه بين الإنسان الطبيعي والفرد الاجتماعي (الحر، المستقل وصاحب الإرادة)، وبالتالي الفاعل السياسي، إذ إن هذا الأخير هو منطاق الاقتراع العام الذي ارتدى نظرياً طابعاً عمومياً. وكانت الصعوبة في تحديد المعايير التي تسمح بالتعرّف إلى هؤلاء الأفراد الأحرار والمستقلين. وقد ارتسمت في هذا الشأن محدّدات ثلاثة: الاستقلال الفكري (أن يكون المرء رجلاً ناضجاً عقلاً)، والاستقلال الاجتماعي (أن يكون فرداً، وليس عضواً في كتلة)، والاستقلال الاقتصادي (أن يكسب معاشه، ويكون صاحب مهنة مستقلة)، وبالتالي كان

المبدأ في قلب عملية خلق المجتمعات الحديثة، ومعه كانت المحاولات الأولى لارتسام مجتمع المتساوين. وإذا ما بدا عسيراً تحديد زمن تأسيس ديمقراطي، فالأولى الانطلاق من فكرة سيادة الشعب، أي من القرن السادس عشر، على خلفية الحروب الدينية ومقاومة الملكية المطلقة. ومن ثم جرى العبور في عملية طويلة إلى الحداثة السياسية، وضمنها تسنّم الفرد الناخب الحديث.

وللمواطن، بحسب الباحث، تواريخ ونماذج تبدأ بـ «نموذج المواطن المالك» (عام ١٧٨٠)، حيث تنفصل المساواة المدنية عن المساواة السياسية، إذ الملكية تصنع المواطن، ولا سيما الأرض. ونجد كما يذكر هولباخ «الأصل الضريبي لأنظمة التمثيل السياسي»، وقد رأى الفيزيوقراطيون أن الصلة المادية بالأرض والسكن الدائم الإلزامي يشكّلان الضمان الحقيقي للاندماج بالأمة. وكل حركة إصلاح ضريبي كانت تسير جنباً إلى جنب مع اعتراف جديد بالمواطنة. وتذهب النقاشات والجدل والآراء والنشرات إلى توسيع فكرة المواطن المالك إلى فكرة المواطن المساهم في «عمله»، ومن خلال دفع الضريبة يساهم في اشتغال «المؤسسة العامة»، وتلك خطوة باتجاه الفرد - المواطن. وثمة تطوران دفعا نحو المساواة السياسية: ظروف انتقال السيادة من الملك إلى الشعب، وأوجه التمثيل الجديدة للتقسيم الاجتماعي التي فرضت نفسها عام ١٧٨٩. ومن تلك اللحظة، لن ينفصل البعد الرمزي للمواطنة عن بعدها التقني، وبات الحق والوظيفة ملتحمين عملياً في ممارسة الاقتراع العام. ووفقاً لروزانفالان، فإن حضور الفرد - المواطن لم يكن ليحصل من دون قطيعة في تمثيلات المستوى الاجتماعي، حيث جرت

وإقامة تمييز بين عملية الشرعية السياسية ومصادر القرار، وقد جرى التعبير عنه في التوتر أيام إمبراطورية نابليون بين الاقتراع العام والسلطة التنفيذية كأداة عقلانية.

- ٢ -

في ٥ شباط / فبراير من العام ١٨١٧، صدر قانون انتخابي جديد قطع مع سياسة الاقتراع المتعدد الدرجة، وروج لمبدأ الانتخاب المباشر للنواب، وجرى فرض ضريبة انتخابية بقدر ٣٠٠ فرنك، ورافق ذلك نقاش حماسي حول «أهلية» الانتخاب، أعاد إنتاج التمييز بين النظام الاجتماعي (تسوسه الديمقراطية) والنظام السياسي (يحكمه مبدأ الأهلية). كان هذا النقاش بالنسبة إلى الأمة درساً حياً في السياسة الدستورية، بتعبير أحدهم. وفي المحصلة، نجد أنفسنا أمام «المواطن، الأهل المستحيل»، كما يقول الباحث.

والحال أن الأعوام ١٨٣١ - ١٨٣٤ تميزت بازدياد المطالب الاجتماعية بسبب الأزمة الاقتصادية، ورجحان ديمغرافيا سكان المدن، وبروز البروليتاريا «طبقة على حدة»، ما أشّر إلى الانقسام الحاد والصراع الطبقي في المجتمع الفرنسي، فطُرحت مسألة الحرمان من الحقوق السياسية. وأتت المطالبة بالاقتراع لتعبّر عن الصراع ضدّ النظام القديم والإقطاعية. وكما يرى روزانفالان، فإن الأمر الحاسم في ملكية تموز / يوليو يبقى «أن رمزية الاقتراع العام وجهت كافة طموحات التغيير، موفّرة شكلاً لمطلب الاندماج الاجتماعي والوحدة». وفي هذه الفترة، مثّل الحرس الوطني واحدة من مرجعيات التفكير في مسألة المواطنة وممارستها، فهو مدرسة انتخابية، ومنه

مستبعداً من هذا التصنيف أي شكل من أشكال التبعية، وخصوصاً الخدم والنساء المحصورين في الفضاء المنزلي، وكما يقول أمار: «إن كل جنس مدعو إلى نمط الانشغال الخاص به، وينحصر عمله في هذه الدائرة التي لا يمكن له أن يتخطاها، لأن الطبيعة التي رسمت هذه الحدود للإنسان هي التي تأمر بصورة قاهرة».

يربط روزانفالان توسيع حق الاقتراع العام بتاريخ الحريات، وإضفاء العقلانية على النظام السياسي الفرنسي، ولا سيما مسألة التمثيل، وقد أوكلت إلى المدرسة وحرية الصحافة مهمة إشاعة العقل، الأيقونة العزيزة على فلسفة الأنوار. بيد أن تحولاً مفاجئاً حصل في عام ١٧٨٩ لمصلحة تكريس فكرة الإرادة العامة، فالقانون الذي عدّ من عمل العقل أضحى وضعياً «يصدر عن حركة مجتمع يتأسس ذاتياً».

دخلت مسألة إدخال الأعداد المعتبرة من الناس في السياسة مدار النقاش في أثناء الثورة الفرنسية، فكان اقتراح التصويت على درجتين أو مرحلتين: واحد في الجمعيات الابتدائية (التصويت - الحق)، وآخر في الجمعيات الانتخابية (التصويت - الوظيفة)، لأنه لا يوجد فارق بين الحكم الديمقراطي والحكم التمثيلي. وقد وجد الاقتراع نفسه مشدوداً إلى أكثر من منطلق في السنوات الأولى للثورة: منطلق رمزي للتعبير عن الإدماج الاجتماعي، ومنطلق تقني للتمثيل الوطني، ومنطلق سياسي للمداولة الديمقراطية. وأتى دستور العام الثالث للثورة ليوسّع من قاعدة المنتخبين مقروناً بممارسات من نمط تسلطي، وإلى العام الثامن بقي الالتباس بين توسيع المواطنة

محدّد. وفي عام ١٨٧٤، ومن خلال التصويت على قانون انتخابي بلدي، تمّ التسليم بالاقتراع العام تماماً بوصفه «القانون الأساسي للمجتمع الفرنسي»، ومع الإمبراطورية الثانية تحوّل إلى «تابوت العهد المقدس للديمقراطية» وأفق الجمهورية.

والحال، جهد الجمهوريون في الربط بين الاقتراع العام والتربية، بين حق الانتخاب وواجب الثقافة في سبيل «استخراج الألماس من الجموع غير النقية»، وبالتالي كانت تربية الديمقراطية في قلب العمل الجمهوري.

واستمرت عند اليسار فكرة الثورة فوق الاقتراع العام، بسبب من «شطط إرادة العدد»، وفي عام ١٩٦٩ شهّر الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر في مجلة **الأزمة الحديثة** بالانتخابات، واعتبرها «فخاً للحمقى»، ولم يُسلّم نهائياً بمبدأ الاقتراع العام إلا عند اختفاء فكرة الثورة تماماً من أفق السياسة الفرنسية. هذا، ولم تكتمل الدائرة إلا بولادة المرأة - الفرد، ومنحها حق الاقتراع عام ١٩٤٤، والذي كان مكرساً للذكور وحدهم، وعدّ الاقتراع ومنحه للمهاجرين سمة دامجة لهم. وأخيراً، وكى لا يلتبس الأمر على أحد، يعيد الباحث تأكيد الهدف من كتابه، وهو إنجاز تاريخ فكري لحق الاقتراع، وليس لتقنياته وممارساته الانتخابية. وفي هذه الأثناء نعثر على «خصوصية» الديمقراطية الفرنسية التي تنأى أن تكون نموذجاً، وتميل إلى تقديم جدول بمتعارضات لا حلّ لها في الحداثة السياسية □

انطلقت المطالبة بجعل كل حرس وطني ناخباً، أي الإصلاح الانتخابي كهدف لإنتاج «الوحدة الاجتماعية». وفي عام ١٨٤٠، كان هناك تماثل كامل بين المواطن وصورة الحارس الوطني. وقد جرى إدراك توسيع الاقتراع العام مقابل وصول شرائح اجتماعية جديدة إلى التمثيل السياسي. وبعد عشرين سنة، بقي الاقتراع يشير إلى: دمج من خلال الاجتماعي الذي يكتمل بالتمثيل الجمعي من ناحية، والإدماج السياسي المباشر للفرد بالعمومية من الناحية الأخرى.

وفي ٥ آذار/مارس من عام ١٨٤٨، صدر مرسوم حكومي مؤقت يشرّع الاقتراع العام المباشر: كل الرجال الذين بلغوا الحادية والعشرين باتوا مدعوين إلى انتخاب نوابهم من دون أي قيد يتعلق بالضريبة أو الأهلية. وهو ما أدركته الصحافة على أنه استعادة «الوحدة الاجتماعية»، وأنه «رمز الوفاق الوطني». وإذ تخوّف اليمين من نتائج الاقتراع العام، فقد دعا إلى تنظيمه، وفرض في العام ١٨٥٠ شرط السكن ثلاث سنوات، فقد تم ابتكار «الأهلية السكنية». وأتت هزيمة فرنسا عام ١٨٧٠ في مواجهة بروسيا لتضع مرة أخرى الاقتراع العام (أبو هول الأزمة الحديثة) في قفص الاتهام، ولتطرح قضايا ثلاث: موقع النخب في المجتمع وطريقة اختيارها، وطبيعة الديمقراطية، وأشكال الدولة. وكل مشاريع القوانين التي نوقشت لاحقاً في الجمعية الوطنية كانت بهدف «التصدّي لقانون العدد»، ولأن الاقتراع العام يمثل قوة تهديدية كونه أعمى، فقد كان غير